

الإمارات تسرع في افتتاح قاعدتها العسكرية في أرض الصومال



ستبدأ قاعدة عسكرية تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة فيما تسمى جمهورية أرض الصومال العمل بحلول يونيو/حزيران وتتضمن نظام مراقبة ساحلي.

وتعمل الإمارات على زيادة وجودها العسكري في القرن الإفريقي، رغم عدم معرفة الأهداف الحقيقية، لكن ما تقدمه الدولة من مبررات يتمثل في تقديم المساعدة لحماية التدفقات التجارية عبر مضيق باب المندب، وهو ممر شحن رئيسي تستخدمه ناقلات النفط وسفن شحن أخرى في طريقها إلى قناة السويس. كما توفر موطئ قدم الإماراتيين في أرض الصومال وإريتريا مواقع استراتيجية حيث تدعم الإمارات الحرب التي تقودها السعودية ضد المتمردين الحوثيين في اليمن.

وسيتم استخدام نظام المراقبة لحماية القاعدة في ميناء بربرة في أرض الصومال، ومراقبة خط الساحل الذي يبلغ طوله 800 كيلومتر، حسبما قال السفير السابق لدى الإمارات باشي أويل عمر.

ويقوم قرصنة باختطاف سفن قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك الاستيلاء على سفينة في مارس/آذار 2017.

وقال باشي في مقابلة مع وكالة "بلومبيرغ" الأمريكية في مدينة هرجيسا عاصمة إقليم أرض الصومال: "ستساعد القاعدة العسكرية الإماراتية المنطقة بأكملها - القرصنة، الصيد غير القانوني، تسمم البحر نتيجة غرق السفن: ليس لدينا موارد لمراقبة سواحلنا".

وقال الدبلوماسي الانفصالي: "أصبحت الإمارات محور المنطقة بأسرها من حيث التجارة. فالإمارات لن تستطيع البقاء في مركزها التجاري الحالي إذا لم تؤمن شريان الحياة للتجارة".

وقال إن المنشأة البالغة مساحتها 42 كيلومترا مربعا (16 ميلا مربعا) ستتكون من قاعدة بحرية ومدرجين متوازيين. وتقع بالقرب من ميناء تديره موانئ دبي العالمية المملوكة للدولة.

وانتقل باشي إلى منصب سفير لدى كينيا في آب / أغسطس.

تدريب عسكري

وقال باشي إن من المتوقع بشكل منفصل أن تقوم دولة الإمارات بتدريب خفر السواحل في أرض الصومال.

وقال الكابتن عبد الله عمر، مستشار لخفر السواحل في أرض الصومال خلال لقاء صحافي: "مع نشاط التطوير في موانئ دبي العالمية، نأمل الآن في الحصول على قطعة كبيرة من الكعكة، نحن الكيان الوحيد الذي له الحق القانوني في تطبيق قانون البحار وتطبيقه على سواحل الصومال".

لم ترد وزارة الخارجية الإماراتية في أبو ظبي على الطلبات المرسلة عبر البريد الإلكتروني للتعليق عليها.

عبد الله درويش، العضو المنتدب لشركة دايفرز مارين للمقاولات المحدودة التي تتخذ من الشارقة مقراً لها، والذي

قال في مقابلة في العام الماضي إن شركته مُنحت عقد بناء بقيمة 90 مليون دولار للقاعدة البحرية في أرض الصومال، لم يرد على طلبين للتعليق على هاتفه المحمول.

وسيضم المرفق رصيفاً على شكل حرف L بطول 300 متر (لدعم المطار العسكري) حسب ما قاله درويش العام الماضي. ولفت باشي الذي زار القاعدة العسكرية إلى أن بناء مناطق المراكب الصغيرة اكتمل بنسبة 75 في المائة.

الرؤية الإثيوبية

ظلت قاعدة أرض الصومال قيد المناقشة منذ عام 2016، عندما أعرب رئيس الوزراء الإثيوبي السابق هايلياريام ديسالين عن عدم ارتياح إثيوبيا بشأن إقامة دولة الإمارات في ميناء عصب الإريتري وطلب من الحكومة الإماراتية النظر في تحويل المنشأة إلى بربرة، بحسب باشي. الأعداء السابقون، إثيوبيا وإريتريا هذا العام اتفقوا على التقارب.

ولم يرد ميليس عيم المتحدث باسم وزارة الخارجية الأثيوبية على مكالمتين أو رسالتين نصيتين طلبا للتعليق.

وقال باشي إن الإمارات مُنحت استئجار المطار العسكري في مايو/أيار 2016 "مقابل تمويل في مشاريع مختلفة" قدمتها حكومة الإمارات ممثلة في صندوق أبو ظبي للتنمية الدولية.

وقال باشي إن طلب هيليماريام من الإمارات الذهاب إلى بربرة بدلاً من عصب وصل نقاشه إلى "أعلى المستويات" في أبو ظبي.

وقال محققو الأمم المتحدة للعقوبات على إريتريا والصومال في مسودة تقرير لمجلس الأمن الدولي إن صور القمر الصناعي لميناء عصب تشير إلى استمرار وجود سفن بحرية متعددة. وأشار إلى استمرار توسع القاعدة.

قال باشي: "بربرة وعصب يمكن أن يكونا نقطة دخول الإمارات إلى القرن الأفريقي، إثيوبيا مهمة جدا بالنسبة لهم من حيث التجارة."